الأمم المتحدة

E/CN.6/2024/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 January 2024
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والستون

نيويورك، 11-22 آذار/مارس 2024

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدِّم هذا التقرير تحليلا لفقر المرأة في سياق الأزمات المتداخلة وللترتيبات التمويلية والمؤسسية اللازمة للمضي قدما نحو التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70). ويُختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2024/1.

** قُدِّم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

070224 260124 24-00571 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - وفقا لبرنامج عمل لجنة وضع المرأة المتعدد السنوات (2021-20241)، ستنظر اللجنة في موضوع "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني"، باعتباره الموضوع ذا الأولوية للجنة في دورتها الثامنة والستين في عام 2024.

2 - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، واجه العالم أزمات وصدمات متقاطعة. وتُدفع الناس إلى الفقر بفعل التأثير المشترك لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتوترات الجيوسياسية والحرب، والمستويات التي لا يمكن تحملها للديون السيادية وأزمة تكاليف المعيشة. وفي الوقت نفسه، يؤدي تسارع واشتداد تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي إلى تعميق الفقر وعدم المساواة.

3 - وتعاني النساء من معدلات فقر أعلى من الرجال، ومن المتوقع أن تستمر فجوة الفقر بين الجنسين حتى منتصف القرن. وتؤثر أزمة الغذاء والطاقة الحالية بشكل غير متناسب على النساء، حيث بلغت الفجوة العالمية بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد 2,4 نقطة مئوية في عام 2022[1]. ويخلف تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي آثارا شديدة على النساء والفتيات، ولا سيما النساء في الأسر المعيشية الفقيرة أو المجتمعات الريفية التي تعتمد بشكل أكبر على الموارد الطبيعية للحصول على الغذاء، والماء والوقود[2]. وفي أسوأ سيناريوهات تغير المناخ، يمكن دفع 158,3 مليون امرأة وفتاة إضافيات إلى الفقر بحلول عام 2050[3].

4 - وبينما تواجه النساء والفتيات آثار تغير المناخ والأزمات الأخرى، فإنهن كثيرا ما يجبرن على الانتقال أو الهجرة داخل بلدانهن الأصلية وخارجها. وتشير التقديرات إلى أن النساء والفتيات يشكلن نصف النازحين داخليا أو عديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم[4]. وتواجه النساء والفتيات اللواتي يعشن في سياقات إنسانية وهشة الفقر المدقع، وزيادة خطر العنف وضيق آفاق التعليم والعمل. ويزداد بمقدار 7,7 مرات احتمال أن تعيش النساء والفتيات الموجودات في البلدان والمناطق الهشة في فقر مدقع أو على أقل من 2,15 دولار[5].

5 - والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأزمات ليست حتمية. وتصبح أوجه القصور التي طال أمدها داخل النظام المالي الدولي أكثر وضوحا في الأزمة المتعددة الأوجه الحالية[6]. وتواجه البلدان النامية تكاليف اقتراض أعلى ومدفوعات ديون مرتفعة، مما يحد من الحيز المالي اللازم للاستجابة بفعالية عند

(1) Audrey Pirzadeh and others, *Gendered Analysis of the Impact of Climate Change on Poverty, Productivity and Food Insecurity* (New York, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2023).

(2) Isis Alvarez and Simone Lovera, "New times for women and gender issues in biodiversity conservation and climate justice", *Development*, vol. 59 (2016).

(3) Ginette Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2023* (New York, UN-Women and United Nations, Department of Social and Economic Affairs, 2023).

(4) انظر https://www.unhcr.org/us/what-we-do/how-we-work/safeguarding-individuals/women.

(5) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(6) الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة: الموجز السياساتي 6 - إصلاح الهيكل المالي الدولي"، أيار/مايو 2023.

حودث أزمة. وفي عام 2022 وحده، شـــهد معظم أفقر بلدان العالم زيادة في مدفوعات خدمة الدين بنســـبة 35 في المائة، مما أدى إلى فقدان الاستثمارات في الخدمات العامة[7].

6 - ويتسم عدم المساواة بين البلدان وداخلها بأنه سبب للأزمة ونتيجة لها على السواء. فهو يخلق حلقة مفرغة تقوض إمكانية التمتع بنوعية حياة لائقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار ســـلبية على أفقر البلدان والشعوب وأكثرها ضعفا[8]. ويؤدي عدم المساواة الاقتصادية إلى زيادة الهشاشة وعدم اليقين داخل البلدان، مما يحفز الاضطرابات المدنية، وانعدام الثقة والقلاقل السياسية.

7 - ومن الممكن اتخاذ خيارات سياساتية تهدف إلى تسريع التقدم نحو إنهاء الفقر وتحقيق التنمية الجامعة والمستدامة للجميع. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الاستثمار في مجموعة شاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى دفع المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة، بدعم من مؤسسات مراعية للمنظور الجنساني وخاضعة للمساءلة. وهناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 360 بليون دولار سنويا لتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق أهداف التنمية المستدامة الأساسية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع[9].

8 - وقد دعا الأمين العام إلى خطة لتحفيز أهداف التنمية المســـتدامة لزيادة التمويل بســـرعة من أجل التعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ويتطلب التحفيز اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات: التصـــدي لارتفاع تكاليف الديون وخطر حالة المديونية الحرجة؛ وتحقيق زيادة كبيرة جدا في التمويل الميسور والطويل الأجل الذي توفره المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وتوســـيع نطاق تمويل الطوارئ. ومن خلال تعبئة الموارد بشكل منصف وتوجيه الاستثمارات والسياسات نحو إنهاء فقر النساء والفتيات، من الممكن التحرك نحو نموذج تنمية جديد يركز على توفير الرعاية للناس والكوكب.

ثانيا - الأطر المعيارية

9 - في ديباجة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعرب الدول الأطراف عن قلقها "وهي ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى" وعن إيمانها بأن "إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، القائم على الإنصاف والعدل، سيسهم إسهاما بارزا في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة".

10 - ويؤكَّد في منهاج عمل بيجين أن لفقر المرأة صـــلة بانعدام الفرص الاقتصـــادية، وانعدام إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية، وخدمات التعليم وخدمات الدعم، وانخفاض مستويات المشاركة في عملية صـــنع القرار. وينصـــب التركيز فيه أيضـــا على الحاجة إلى الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الاســـتراتيجية في إطار كل مجال من مجالات الاهتمام الحاســـمة. وفي اســـتعراضـــات تنفيذ منهاج العمل، تم تحديد عدم كفاية المبالغ المرصـــودة في الميزانيات للمســـاواة بين الجنســـين كحاجز في جميع مجالات الاهتمام الحاسمة الـ 12 (E/CN.6/2015/3).

(7) United Nations, "UN Secretary-General calls for radical transformation of global financial system to tackle pressing global challenges", 17 February 2023.

(8) United Nations Research Institute for Social Development, *Crises of Inequality: Shifting Power for New Eco-Social Contract* (Geneva, 2022).

(9) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The costs of achieving the SDGs: Gender equality".

11 - وفي الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (القرار 1/70)، يسلَّم بأن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجه العالم وهو لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال الهدف 1، تلتزم الدول الأعضاء بإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، بما في ذلك عن طريق تخفيض نسبة النساء، والرجال والفتيان والفتيات الذين يعيشون في فقر بمقدار النصف على الأقل. ويتناول الهدف أيضا ضرورة كفالة حشد الموارد على نطاق واسع من مصادر متنوعة حتى تتمكن البلدان النامية من تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

12 - وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (القرار 313/69)، أقر بأن إطار تمويل خطة عام 2030، وتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة هي عناصر ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو شامل للجميع ومنصف. وكرّر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية، والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال الإجراءات والاستثمارات المحددة الأهداف. ومنذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، أسفرت عملية متابعة تمويل التنمية عن نتائج متفق عليها تتناول أهمية زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني (E/FFDF/2023/3).

13 - وفي عام 2023، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر 24/م أ-27، الذي شُجعت فيه الأطراف والكيانات العامة والخاصة ذات الصلة على "تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في التمويل المناخي بهدف زيادة بناء قدرة المرأة ... ومن أجل تيسير حصول المنظمات النسائية الشعبية والشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية على التمويل المناخي بطريقة مبسطة".

14 - وقد ظهر إطار معياري متطور بشأن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد اعترفت لجنة وضع المرأة بالطلب المتزايد على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الناشئة عن الأزمات المتقاطعة ودعت إلى اتخاذ تدابير للحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها في إطار الاستجابة للجائحة. وفي عام 2023، أصدرت الجمعية العامة القرار 317/77، الذي أعلنت فيه يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للرعاية والدعم، معترفة بالدور الحيوي للرعاية في المجتمع ومبرزة الحاجة إلى الاستثمار في اقتصاد الرعاية.

ثالثا - فقر النساء والفتيات

15 - يجب أن يكون التقدم نحو القضاء على الفقر أسرع بمقدار 26 مرة لتحقيق الهدف 1 بحلول عام 2030[10]. ومن المتوقع أن يظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030[11]. ويعيش حاليا 10,3 في المائة من النساء في فقر مدقع[12]. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ما يقدر بنحو 8 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم (342 مليون) سيبقين يعشن على أقل من 2,15 دولار في اليوم في عام 2030[13]، ومعظمهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[14].

(10) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(11) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023: إصدار خاص - نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(12) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

16 - وتعاني النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر من أشكال متعددة ومركبة من الحرمان، بما في ذلك من خلال حرمانهن من مستوى معيشي لائق، ومن الأمن الغذائي، والتغذية والسكن اللائق. وتزداد حدة أشكال الحرمان هذه بفعل أبعاد أخرى لعدم المساواة، بما في ذلك العرق، والأصل الإثني، والإعاقة، والموقع، والوضع العائلي وحالة الهجرة، والحالة فيما يتعلق بفيروس العوز المناعي البشري، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية[15]. وتميل النساء والفتيات اللواتي يعانين من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز إلى أن يكن أسوأ حالا فيما يتعلق بجميع أبعاد الرفاه[16].

17 - والفقر هو نتيجة للإخفاقات النظمية التي تؤدي إلى الاستبعاد والتمييز، وتنتهك الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية والاجتماعية (A/HRC/53/39). ويتشكل فقر النساء والفتيات عن طريق التمييز الهيكلي، والمعايير والقوالب النمطية المتفشية المتأصلة في الهياكل المؤسسية. وتتقاطع المعايير الجنسانية والتحيز مع الحرمان الاقتصادي لتقييد إمكانية حصول النساء والفتيات على الأرض، والممتلكات، والرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة، والتعليم ووصولهن إلى سوق العمل، أو الحد منها بشدة.

18 - وتتغير معدلات الفقر بين النساء والفتيات على طول مسار الحياة. وعند عتبات الفقر الأعلى، كثيرا ما تكون الفتيات المراهقات أسوأ حالا من الفتيان المراهقين. وتشمل العوامل المساهمة في ذلك ارتفاع معدلات الخصوبة، وأمومة النساء الوحيدات وانخفاض سن الزواج[17]. ويزيد احتمال أن تعيش النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين 25 و 34 سنة في فقر مدقع بمقدار 1,2 مرة مقارنة بالرجال بسبب دورهن المهيمن في توفير الرعاية. وتستمر الفجوة الجنسانية عند التقدم في السن: في عام 2023، كان 8 في المائة من النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين 55 و 59 عاما يعشن في فقر مدقع، مقارنة بـ 6,9 في المائة من الرجال[18]. ويزداد مع مرور الوقت احتمال الانقطاعات عن العمل الوظيفي، والعمل بدوام جزئي، وانخفاض الإيرادات، والتركز في القطاع غير الرسمي، وإنفاق المزيد من الوقت في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مما يؤدي إلى قلة الأصول، والمدخرات واستحقاقات الحماية الاجتماعية لدى المسنات[19].

19 - والأسر المعيشية التي لديها أطفال هي من بين أفقر الأسر، ويواجه الوالدون الوحيدون، وهم في الغالب أمهات وحيدات لديهن أطفال، خطرا أكبر للوقوع في الفقر[20]. وفي 80 في المائة من 59 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي شملها التحليل في عام 2020، كان عدد النساء اللواتي يعشن في الأحياء الفقيرة أكبر من عدد الرجال، حيث كن يواجهن ضعف إمكانية الحصول على السكن، والمياه

(15) Rameen Siddiqui, “An intersectional approach to poverty and inequality”, Modern Diplomacy, 20 April 2023.

(16) Ginette Azcona and Antra Bhatt, “Inequality, gender, and sustainable development: measuring feminist progress”, *Gender and Development*, vol. 28, No. 2 (2020).

(17) UN-Women, “Four facts you need to know about gender and poverty today”, 5 March 2021.

(18) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(19) المرجع نفسه.

(20) Ana Maria Munoz Boudet and others, “Gender differences in poverty and household composition through the life-cycle: a global perspective”, Policy Research Working Paper, No. 8360 (Washington, D.C., World Bank, 2018).

النظيفة وخدمات الصرف الصحي[21]. وبحلول عام 2050، سيعيش ما يقدر بنحو 70 في المائة من سكان العالم من الإناث في مناطق حضرية، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيقيم ثلثهن في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية[22].

20 - وتدعم أعمال الرعاية الاقتصادات والمجتمعات ولكنها عادة لا تقدَّر حق قدرها ولا يعترف بها. وتقضي النساء في المتوسط 2,8 ساعة يوميا أكثر من الرجال في أداء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر[23]. ويمثل الدور المهيمن للمرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر عاملا أساسيا من العوامل المساهمة في زيادة ميلها إلى الوقوع في الفقر (A/68/293). وتشكل أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر تحديا بوجه خاص للنساء اللواتي يعشن في فقر، اللواتي كثيرا ما يكون لديهن إمكانية محدودة للوصول إلى البنية التحتية الحيوية الموفرة للوقت مثل المياه، والصرف الصحي والكهرباء[24]. وفي بعض البلدان، يمكن أن يؤدي تقسيم العمل على أساس نوع الجنس في الأسرة المعيشية إلى زيادة كبيرة في أعمال الرعاية وزيادة استنفاد موارد النساء والفتيات. ووفقا لبحث أجري في أربعة بلدان في الفترة من 2015 إلى 2017، كانت النساء من الأسر المنخفضة الدخل اللواتي اضطلعن بأعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر يعانين من الإنهاك العاطفي والجسدي، حيث كن يعملن لأيام طويلة ويتعرض للإصابات من دون أن يتاح لهن وقت للراحة[25].

21 - والنساء اللواتي يعشن في فقر فقيرات من حيث الوقت والدخل. وتشير الدراسات التي أجريت في عدة بلدان إلى أن معدل فقر الوقت أعلى بين النساء العاملات منه بين الرجال العاملين في الأسر المعيشية الفقيرة من حيث الدخل وغير الفقيرة من حيث الدخل على السواء[26]. وفي البلدان التي تعاني من عدم كفاية البنى التحتية الاجتماعية والمادية، يرجح أن يكون معدل فقر الوقت أعلى من ذلك بكثير.

22 - ويشكل انعدام إمكانية الحصول على العمل اللائق والموارد الاقتصادية سببا هاما لفقر المرأة. وكثيرا ما تعيد أسواق العمل إنتاج أوجه عدم المساواة بين الجنسين[27]. وعلى الصعيد العالمي، كان 61,4 في المائة من النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين 25 و 54 عاما مشاركات في القوى العاملة في عام 2022، مقارنة بنسبة 90,6 في المائة من الرجال في نفس الفئة العمرية[28]، واستمرت الفجوة الجنسانية في العمالة لمدة

(21) United Nations Human Settlements Programme and UN-Women, "Harsh realities: marginalized women in cities of the developing world", 2020.

(22) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(23) المرجع نفسه.

(24) Diane Elson, "Reducing women's poverty through new development strategies", background paper prepared for an Expert Group Meeting during the sixty-eighth session of the Commission on the Status of Women, October 2023.

(25) Deepta Chopra and Elena Zambelli, *No Time to Rest: Women's Lived Experiences of Balancing Paid Work and Unpaid Care Work* (2017).

(26) Ipek Ilkkaracan and Emel Memis, "Poverty", in *The Routledge Handbook of Feminist Economics*, Günseli Berik and Ebru Kongar, eds. (Abingdon, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Routledge, 2021).

(27) Nilüfer Çagatay, "Trade, gender and poverty", October 2001.

(28) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

عقدين[29]. وفي عام 2019، في مقابل كل دولار كان يكسبه الرجال من دخل العمل، كانت النساء يحصلن على 51 سنتا فقط؛ ولكن في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، كانت النساء يكسبن 33 سنتا و 29 سنتا مقابل كل دولار، على التوالي[30]. وتؤدي الفجوات في العمالة، والفصل المهني، وارتفاع احتمال العمل بدوام جزئي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل طوال الحياة.

23 - وكثيرا ما ينظر إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة باعتبارها شرطا مسبقا للنمو الشامل للجميع والمنصف بين الجنسين. غير أن الاقتصادات ليست شاملة للجميع تلقائيا، والعمالة النشطة لا تضمن دائما للمرأة مستوى معيشيا لائقا. وفي الواقع يمكن أن يكون الإدماج الاقتصادي ضارا بالنساء اللواتي يعشن في فقر إذا كان قسريا، أو غير مستقر، أو معزولا أو مفقرا (أي عندما تكون الإيرادات منخفضة للغاية بحيث لا يمكن للمرأة أن ترتفع فوق مستويات الفقر)[31].

24 - وفي عدد من المناطق، تكون المرأة ممثلة تمثيلا زائدا في الاقتصاد غير الرسمي، وكثيرا ما تعمل في أكثر الوظائف اتساما بعدم الأمن وعدم الاستقرار مع القليل من الحماية أو من دونها. وتتجاوز حصة المرأة في العمالة غير الرسمية حصة الرجل في 55,5 في المائة من البلدان، وهذا أمر شائع بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل[32]. ويتسم الاقتصاد غير الرسمي بانخفاض الأجور، وسوء ظروف العمل وضعف إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والحقوق في مكان العمل. وتواجه النساء العاملات في قطاع العمل غير الرسمي عقوبة مزدوجة، حيث يحصلن في المتوسط على أجور أقل من أجور العاملين في الاقتصاد الرسمي وأجور أقل من أجور الرجال عموما[33].

25 - ويؤدي الاستبعاد المالي والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية أيضا إلى زيادة حدة فقر المرأة. وتظهر البيانات المتعلقة بالشمول المالي في الاقتصادات النامية أن 74 في المائة من الرجال لديهم حساب مصرفي، مقارنة بـ 68 في المائة من النساء، نظرا لتضيّق الفجوة التي كانت تبلغ 9 نقاط مئوية لعدة سنوات[34]. وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يقل احتمال امتلاك النساء لحساب أموال متنقلة بنسبة 28 في المائة مقارنة بالرجال[35]. وعلاوة على ذلك، تواجه المشاريع التي تملكها نساء وتقودها نساء حواجز رئيسية تحول دون تمكنها من الحصول على التمويل، بما في ذلك الاستبعاد من المؤسسات المالية أو عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات المالية. وفي ذروة جائحة كوفيد-19، رُفض كليا

(29) International Labour Organization (ILO), *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Update* (Geneva, 2023).

(30) ILO, "New data shine light on gender gaps in the labour market", *Spotlight on Work Statistics*, No. 12 (Geneva, 2020).

(31) Diane Elson and Marzia Fontana, "Conceptualizing gender-equitable inclusive growth", in *Gender Equality and Inclusive Growth: Economic Policies to Achieve Sustainable Development*, Diane Elson and Anuradha Seth, eds. (New York, UN-Women, 2019).

(32) ILO, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*, 3rd ed. (Geneva, 2018).

(33) ILO, *Global Wage Report 2018/9: What Lies behind Gender Pay Gaps* (Geneva, 2018).

(34) Leora Klapper, Dorothe Singer and Saniya Ansar, "Women and financial inclusion", 2022.

(35) Asli Demirgüç-Kunt and others, *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, D.C., World Bank, 2022).

أو جزئيا 70 في المائة من طلبات التمويل التجاري التي قدمتها مؤسسات بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة مملوكة لنساء[36]. وعلى الصعيد العالمي، كان احتمال تعرض الأعمال التجارية المملوكة لنساء لعمليات إغلاق مؤقت للأعمال أثناء عمليات الإغلاق الشامل بسبب كوفيد-19 أكثر بـ 5,9 نقاط مئوية من الأعمال التجارية المملوكة لرجال، وفقا لدراسة استقصائية شملت أكثر من 50 دولة[37]. وتواجه النساء اللواتي لديهن أعمال تجارية بالغة الصغر غير رسمية حواجز أكبر من ذلك فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية وهن أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

26 - ويحول ضعف إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية دون تمتع النساء اللواتي يعشن في فقر بمستوى معيشي لائق. وفي عام 2021، ظل 4,1 بلايين شخص (53,1 في المائة من سكان العالم) يفتقر إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية[38]. والمرأة ممثلة تمثيلا زائدا بين الناس الذين لا يزالون مستبعدين، ولا تزال أوجه الضعف الخاصة بنوع الجنس غير معالجة على نحو متكافئ في نظم الحماية الاجتماعية[39]. واستجابة لجائحة كوفيد-19، اعتُمد أكثر من 3 000 من تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل في 226 بلدا وإقليما للتخفيف من التداعيات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها. غير أن الأمن الاقتصادي للمرأة لم يُستهدف إلا في 12 في المائة من تلك التدابير، ولم يقدم الدعم لطلبات الرعاية غير المدفوعة الأجر المتزايدة إلا في إطار 7 في المائة من التدابير[40].

27 - وتراوح التأثيرات المتمايزة جنسانيا لتغير المناخ والتدهور البيئي بين ارتفاع مستويات زواج الأطفال في المناطق القاحلة وانخفاض إمكانية الحصول على المياه النظيفة - مما يزيد من أعباء الوقت على النساء والفتيات، اللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن جلب المياه على مستوى العالم[41]. وتتفاقم هذه التأثيرات بسبب عدم التكافؤ في إمكانية حصول المرأة على الأراضي، والموارد الطبيعية وغيرها من الأصول، مما يحد من قدرتها على بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث المناخية والبيئية.

28 - وقد تكون إمكانية حصول النساء والفتيات في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على الرعاية والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة، محدودة أو معدومة. وتؤدي الزيادة المرتبطة بذلك في احتمال حدوث حالات الحمل غير المقصود وضعف إمكانية الحصول على القبالة الماهرة إلى زيادة خطر الإصابة بالمرض أو الوفاة بسبب الحمل أو الولادة[42].

(36) Asian Development Bank (ADB), "2021 trade finance gaps, growth and jobs survey", *ADB Briefs*, No. 192 (October 2021).

(37) Markus Goldstein and others, "The global state of small business during COVID-19: gender inequalities", World Bank blogs, 8 September 2020.

(38) ILO, *World Social Protection Report 2020-22: Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

(39) UNICEF Innocenti and UN-Women, "Mainstreaming gender into social protection strategies and programmes: evidence from 74 low- and middle-income countries", June 2021.

(40) UN-Women and United Nations Development Programme (UNDP), *Government Responses to COVID-19: Lessons on Gender Equality for a World in Turmoil* (2022).

(41) Sara Duerto Valero and Sneha Kaul, "Why climate change matters for women", UN-Women, 21 April 2023.

(42) صندوق الأمم المتحدة للسكان، *حالة سكان العالم 2019: مهمة تنتظر الإنجاز - السعي لحصول الجميع على الحقوق والخيارات* (2019).

29 - وحتى مع بلوغ المجاميع العالمية والإقليمية لإتمام التعليم التكافؤ لغاية المرحلة العليا من التعليم الثانوي أو اقترابها منه، لا تزال هناك فجوات جنسانية. وفي عام 2023، ربما كانت 129 مليون فتاة وشابة خارج المدرسة[43]، وكانت الفتيات اللواتي يعشن في فقر، وخاصة الفتيات من المناطق الريفية الفقيرة أو الفئات المهمشة، من بين الأكثر استبعادا[44]. ويمكن أن تؤدي عواقب هذا الاستبعاد إلى زيادة الحد من الفرص الاقتصادية وتعميق الفقر.

30 - ويؤدي التحيز النظمي المتأصل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع إلى تعريض النساء اللواتي يعشن في فقر لارتفاع خطر العنف على نحو غير متناسب[45]. ويزيد الفقر من عوامل الخطورة فيما يتعلق بعنف العشير، بما في ذلك انخفاض فرص التعليم والعمل وزيادة الإجهاد الواقع على الأسر المعيشية. وفي المقابل، يزيد العنف من خطر تعرض المرأة للفقر والمصاعب الاقتصادية بسبب ما يرتبط بذلك من نفقات صحية مدفوعة من الجيوب الخاصة وفقدان الإيرادات[46]. ولا تستطيع النساء والفتيات اللواتي يواجهن التحرش الجنسي في مكان العمل، أو العنف في المنزل أو العنف في الشوارع المشاركة على قدم المساواة في سوق العمل، مما يترجَم إلى ضعف أو انعدام إمكانية الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات وزيادة احتمال التعرض للفقر، والعنف والتشرد في سن الشيخوخة (A/HRC/53/39).

رابعا - التمويل والتحديات المؤسسية

31 - يتطلب القضاء على فقر المرأة تمويلا من جميع المصادر يوجه إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال العمل اللائق، والخدمات العامة التي يمكن الوصول إليها بسهولة، والحماية الاجتماعية والبنية التحتية المستدامة. وهناك حاجة إلى مؤسسات فعالة يمكنها أن تضع قوانين وسياسات مراعية للمنظور الجنساني ولمصالح الفقراء، وأن تعبئ الموارد وتنفقها، وأن تكون مسؤولة أمام النساء اللواتي يعشن في فقر. ويتوقف الحيز المالي لهذه الاستثمارات على توفير نظام مالي عالمي ووطني ملائم.

32 - وهناك عدم تناظر كبير في شبكة الأمان المالي العالمية، حيث تواجه البلدان النامية ضعف إمكانية الوصول إلى الموارد التي تعزز الأمان والأمن الاقتصاديين في أوقات الأزمات وقلة المخصصات المرصودة لها. ولم تخصص للبلدان النامية سوى حصة صغيرة من حقوق السحب الخاصة. ولم تتلق أفريقيا، التي يقطنها أكثر من 60 في المائة من أشد سكان العالم فقرا، سوى 5,2 في المائة من آخر إصدار[47]. وعلاوة على ذلك، يواجه بعض البلدان النامية تكاليف اقتراض باهظة، وانخفاضا في السيولة وقيودا مالية متزايدة.

(43) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(44) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Global Education Monitoring Report: A New Generation – 25 Years of Efforts for Gender Equality in Education* (Paris, 2020).

(45) Heidi Stockl and others, "Intimate partner violence among adolescents and young women: prevalence and associated factors in nine countries – a cross sectional study", *BMC Public Health*, vol. 14, No. 751 (2014).

(46) Andrew Gibbs and Kate Bishop, "Combined economic empowerment and gender-transformative interventions: evidence review", September 2019.

(47) الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة: الموجز السياساتي 6".

33 - وتؤدي المستويات المرتفعة من حالة المديونية الحرجة إلى تقييد الحيز المالي للبلدان بشدة. وفي عام 2023، كانت الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل البالغ عددها 52 اقتصادا التي تستأثر بأكثر من 40 في المائة من أفقر الناس في العالم إما في حالة مديونية حرجة أو معرضة لخطر مرتفع للوقوع فيها[48]. وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تشكل خدمة الديون ضغطا هائلا على الإنفاق الاجتماعي الأساسي. وفي الوقت الحالي، يتأثر 48 بلدا، يقطنها 3,3 بلايين نسمة، تأثرا مباشرا بنقص الاستثمار في التعليم أو الصحة بسبب الأعباء الكبيرة التي تتسبب فيها مدفوعات الفائدة[49].

34 - ويقدم حاليا معظم التمويل المناخي الذي منشؤه البلدان المتقدمة في شكل قروض. وفي عام 2020، وجه مبلغ قدره 48,6 بليون دولار (71 في المائة) من التمويل المناخي العام من خلال قروض ميسرة الشروط واعتيادية، في حين لم تبلغ المنح سوى 17,9 بليون دولار فقط (26 في المائة)[50]. وينقل عبء تسديد القروض المسؤولية عن التمويل المناخي إلى البلدان النامية، على الرغم من أنها تساهم بأقل قدر في أزمة المناخ، ووفقا لذلك، يجب أن تتحمل البلدان ذات الدخل المرتفع المسؤولية الأساسية عن المساهمة في التمويل المناخي[51].

35 - وتميل شروط برامج تخفيف عبء الدين إلى تعزيز سياسات ضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك إجراء تخفيضات في الإنفاق العام على التعليم، والرعاية الصحية، ونظم معاشات التقاعد والعمالة في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، تعتمد هذه البرامج في العديد من البلدان على استحداث ضرائب قيمة مضافة أو رسوم خدمات تنازلية للمستعملين[52]. وفي عام 2022، قدِّر أن 85 في المائة من سكان العالم سيعيشون في ظل تدابير تقشف بحلول عام 2023[53]. وكثيرا ما تؤثر تدابير ضبط أوضاع المالية العامة على البرامج والخدمات الهامة بصورة خاصة للنساء اللواتي يعشن في فقر. ومع امتصاص الأسر المعيشية للصدمة الناجمة عن التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي والخدمات العامة، يصبح عمل المرأة غير المدفوع الأجر إعانة غير مرئية للاقتصاد[54].

(48) UNDP, "Building blocks out of the crisis: the UN's SDG stimulus plan", February 2023.

(49) United Nations, "A world of debt: a growing burden to global prosperity", July 2023.

(50) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Aggregate Trends of Climate Finance Provided and Mobilized by Developed Countries in 2013–2020: Climate Finance and the USD 100 Billion Goal* (Paris, OECD Publishing, 2022).

(51) Laura Turquet and others, *Feminist Climate Justice: A Framework for Action* (New York, UN-Women, 2023).

(52) Jayati Ghosh, "The international financial system and women's poverty", background paper prepared for an Expert Group Meeting during the sixty-eighth session of the Commission on the Status of Women, October 2023.

(53) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, *End Austerity: A Global Report on Budget Cuts and Harmful Social Reforms in 2022–25* (Initiative for Policy Dialogue and others, 2022).

(54) Jayati Ghosh, *Gender Concerns in Debt Relief* (London, International Institute for Environment and Development, 2021).

36 - وتؤثر النظم الضريبية العالمية على الحيز المالي المتاح للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل فيما يتعلق بالاستجابة للأزمات والقضاء على الفقر. وتؤدي المستويات العالية من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تهرب الشركات من دفع الضرائب، وتجنبها للضرائب وتجاوزاتها الضريبية، إلى استنزاف الإيرادات الضريبية الحيوية وتعميق الفقر وعدم المساواة. وتشير أبحاث أجريت في الفترة الأخيرة إلى أن ما يقدر بنحو 36 في المائة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات يحوّل إلى الملاذات الضريبية على مستوى العالم. وإذا أعيد تخصيص الأرباح المنقولة إلى البلدان التي نشأت فيها، ستزيد الأرباح المحلية في البلدان النامية بنسبة 5 في المائة[55].

37 - ولا تزال الموارد العامة المحلية تشكل المصدر الرئيسي للتمويل فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة وفيما يتعلق بالحد من عدم المساواة من خلال إعادة التوزيع[56]. وتؤثر إدارة الديون وخدمتها، والسياسة الضريبية، وتوافر مصادر التمويل الأخرى على الحيز المالي المتاح للاستثمار في السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة فقر النساء والفتيات[57].

38 - وقد تغير التكوين الضريبي على مدى العقود القليلة الماضية مع توسيع نطاق الإعفاءات، والائتمانات والتخفيضات الضريبية، وخفضت الضرائب على إيرادات الشركات وإيرادات رأس المال، وفي العديد من البلدان النامية، انخفضت إيرادات الضرائب التجارية وارتفعت معدلات ضريبة الاستهلاك ارتفاعا كبيرا. وتخلف هذه التحولات تأثيرات متمايزة جنسانيا، بالنظر إلى أن الأعباء الضريبية أعلى بالنسبة إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، حيث تمثَّل المرأة تمثيلا زائدا[58].

39 - وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من قيود شديدة في الحيز المالي، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا هاما للتمويل فيما يتعلق بالتصدي للفقر وعدم المساواة بين الجنسين. وفي عام 2022، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ما مجموعه 204 بلايين دولار، مع واحدة من أعلى الزيادات السنوية المسجلة على الإطلاق[59]. غير أن الزيادة كانت مدفوعة في المقام الأول بزيادة الإنفاق على استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة[60]. وحتى مع هذا النمو، لم تبلغ حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي سوى 0,36 في المائة في عام 2022، أي أقل بكثير من نسبة الـ 0,70 في المائة التي التزمت بها الاقتصادات المتقدمة. وعلى هذا النحو، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لدعم البلدان المتلقية في جهودها الرامية إلى التعافي من التحديات الطويلة الأجل والأزمات المتفاقمة[61]. وعلى الرغم من أن حجم المساعدات الثنائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ازداد

(55) Thomas Tørsløv, Ludvig Wier and Gabriel Zucman, "The missing profits of nations, *The Review of Economic Studies*, vol. 90, No. 3 (May 2023).

(56) *Financing for Sustainable Development Report 2023: Financing Sustainable Transformations* (United Nations publication, 2023).

(57) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015–2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015).

(58) *Financing for Sustainable Development Report 2023* (United Nations publication).

(59) OECD, "ODA levels in 2022: preliminary data – details summary note", 12 April 2023.

(60) OECD, "Foreign aid surges due to spending on refugees and aid for Ukraine", 12 April 2023.

(61) UNCTAD, "Official international assistance insufficient to reach 2030 Agenda".

باستمرار على مدى العقد الماضي، إلا أن حجم هذه الاستثمارات استقر في الفترة 2020-2021، وانخفضت حصة مجموع المساعدات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين انخفاضا طفيفا من 44,5 في المائة إلى 44 في المائة[62].

40 - ولئن كان يُصدر عدد متزايد من السندات الخضراء، والاجتماعية والسندات المتعلقة بالاستدامة، لا تتجاوز قيمة الأصول التي هي منتجات مالية مصنفة جنسانيا 17 بليون دولار تقريبا، من أصل مجموع مستدام للاستثمارات على الصعيد العالمي يزيد عن 40 تريليون دولار[63]. وتصبح الجهات الفاعلة الجديدة والتقليدية، بما في ذلك المؤسسات الاستثمارية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين والصناديق السيادية، أكثر نشاطا في مجال التمويل المستدام، مما يتطلب مزيدا من الشفافية بشأن تأثير الاستثمارات على الناس، والمجتمعات المحلية والكوكب. وتشمل التحديات التي تواجه تعبئة التمويل الخاص واستخدامه لتعزيز المساواة بين الجنسين ضعف الوعي، والخبرة التقنية وابتكار المنتجات الرامية إلى الربط بين نوع الجنس والتمويل على نحو فعال، إلى جانب الافتقار إلى معايير ومبادئ توجيهية منسقة بشأن التمويل من القطاع الخاص من أجل المساواة بين الجنسين.

41 - فالمؤسسات الاقتصادية التمثيلية والمتنوعة المنحى يمكن أن تقود وضع سياسات اقتصادية مراعية لمصالح الفقراء، وشاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني. ولا بد من مشاركة المرأة في هذه المؤسسات لمكافحة التحيز الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية تجاهها في عملية رسم السياسات والنتائج السياساتية على السواء. غير أن المرأة كثيرا ما تكون غير ممثلة في قيادة وزارات المالية والمصارف المركزية. ومن بين 190 بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي، لا تشغل النساء منصب وزير المالية إلا في 26 بلدا ولا تشغل منصب محافظ المصرف المركزي إلا في 17 بلد. ومتوسط نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب وزيرات على الصعيد العالمي أعلى بكثير، إذ يبلغ 22,8 في المائة[64].

42 - وتحدد وزارات المالية نطاق واتجاه السياسة المالية الوطنية. غير أنه ليس لديها سوى قدرة محدودة في كثير من الأحيان على تحليل الآثار الجنسانية للسياسة المالية، بما في ذلك فرض الضرائب والإنفاق. وإضافة إلى ذلك، يتسم احتمال أن يكون لدى هذه الوزارات اختصاصيون في مجال المساواة بين الجنسين داخليا بأنه الأقل على صعيد الوزارات وهي تميل إلى أن يكون فيها أدنى حضور للمرأة عموما. وبالمثل، تخضع المصارف المركزية لهيمنة الرجال وتفتقر إلى القدرة على إجراء تحليل جنساني للسياسة النقدية. ولا تزال الحواجز الهيكلية تحول دون وصول الكثير من النساء إلى تولي أدوار قيادية في رسم السياسات الاقتصادية.

43 - ولتوجيه الموارد بفعالية إلى السياسات والبرامج في المجالات الحاسمة، بما في ذلك العمل اللائق، والحماية الاجتماعية والخدمات العامة، تحتاج البلدان إلى نظم شاملة، وشفافة ومرنة لإدارة المالية العامة. بيد أن البيانات الواردة من 105 بلدان ومناطق تبين أنه لا توجد حاليا نظم شاملة لتتبع الموارد المخصصة

(62) OECD, "Official development assistance for gender equality and women's empowerment: a snapshot", 24 July 2023.

(63) Development Asia, "How to accelerate the growth of the gender bond markets", 24 July 2023.

(64) Jessie Yin, "Only 11 per cent of finance ministers and central bank governors are women", Atlantic Council, 2 June 2023.

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا في 26 في المائة منها[65]. ومن دون نظم قوية، لا يمكن للبلدان تقدير التكاليف وتخصيص الموارد وإنفاقها لتنفيذ القوانين والسياسات المراعية للمنظور الجنساني ولمصالح الفقراء، بما في ذلك القوانين والسياسات التي تدعم القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

44 - وتشكل الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهات فاعلة مؤسسية هامة تنسق وضع السياسات الشاملة لعدة قطاعات. ويمكنها أن تحوّل قيم السياسة العامة وقدرة المؤسسات العامة على الاستجابة. غير أن فعاليتها كثيرا ما تكون محدودة لأنها تعاني من نقص الموارد وتفتقر إلى السلطة السياسية.

45 - ويضعف الفساد كفاءة وفعالية القطاع العام عن طريق الحد من الموارد المتاحة للتصدي للفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. وفي حين أن المجتمع بأسره يمكن أن يتأثر بالفساد، فإن النساء اللواتي يعشن في فقر يتأثرن به بشكل غير متناسب نظرا لاعتمادهن على الخدمات العامة[66].

46 - وتحد الفجوات الكبيرة في تمويل المنظمات النسائية، بما في ذلك المنظمات والتجمعات النسوية والشعبية المحلية، من مشاركتها النشطة في تعزيز المساءلة والمطالبة باتخاذ إجراءات لمصلحة النساء اللواتي يعشن في فقر. ولم تتلق المنظمات التي تدافع عن حقوق المرأة سوى 0,13 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم تمثل المنح الموجهة لإعمال حقوق المرأة سوى 0,42 في المائة من المنح المقدمة من المؤسسات الخاصة التقدمية في الولايات المتحدة الأمريكية[67].

47 - وتشكل ندرة بيانات الفقر المصنفة حسب الجنس عائقا رئيسيا أمام راسمي السياسات ودعاة المساواة بين الجنسين. ولا توجد بيانات مصنفة حسب الجنس إلا في 42 في المائة من البلدان التي لديها إحصاءات رسمية حديثة عن الفقر الناجم عن انخفاض الدخل. وحتى في الحالات التي تكون فيها البيانات مصنفة، تكون الفجوات الجنسانية الكبيرة واضحة. ومن بين البلدان التي تنتج مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد، لم يصنِّف تلك المؤشرات حسب الجنس أو حسب جنس رب الأسرة المعيشية سوى 20 في المائة[68].

خامسا - تعزيز التمويل والمؤسسات بغية إنهاء فقر النساء والفتيات

48 - يخضع الهيكل المالي الدولي حاليا لتغيرات هامة. ولمّا كانت أعباء الديون تعوق قدرة الحكومات على الحد من عدم المساواة والاستثمار في الخدمات الأساسية، يجب اتخاذ خطوات ملموسة نحو وضع آلية لتسوية الديون لمعالجة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ويلزم أن تكفل هذه الخطوات أن تكون تسوية الديون حسنة التوقيت ومنظمة وفعالة ومنصفة وأن تكون ثمرة تفاوض قائم على حسن النية. وعلاوة على

(65) UN-Women (2023). "Strengthening public finance management systems for gender equality and women's empowerment", 2023.

(66) Naomi Hossain, Celestine Nyamu Musembi and Jessica Hughes, "Corruption, accountability and gender: understanding the connections", Primer in Gender and Democratic Governance, No. 5 (New York, UNDP and UN-Women, 2010).

(67) Association for Women's Human Rights in Development, "Where is the money for feminist organizing? Data snapshots and a call to action", 2021.

(68) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

ذلك، يلزم أن تعالج تقييمات القدرة على تحمل الدين ونُهج إعادة هيكلة الدين احتياجات التمويل، بما في ذلك الحيز المالي المتاح، وأن تعطي الأولوية للإنفاق على الاحتياجات والخدمات المحلية للوصـــول إلى أكثر الناس تخلفا عن الركب. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن تتجنب أساليب إعادة الهيكلة كلا من عدم كفاية تخفيف عبء الدين والضـرائب التنازلية والتدابير التي تحد من الإنفاق العام على الخدمات الأسـاسـية، وهما أمران يؤثران بصورة غير متناسبة على النساء اللواتي يعشن في فقر.

49 - ويحتاج النظام المالي الدولي إلى زيادة التمويل الطويل الأجل الاعتيادي وبشـــروط ميســـرة للاستثمارات في سياسات التنمية المستدامة التي تتصدى لفقر المرأة. ويلزم تعزيز ودعم مصارف التنمية العامة في جهودها الرامية إلى توفير التمويل المتســـق مع الأهداف العامة، لأن آفاقها الطويلة الأجل ومصـادر تمويلها الأكثر اسـتقرارا تمكنها من تحمل المزيد من المخاطر[69]. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الإقراض من جانب المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف لأجل أطول، مع تحديد تكلفة الاقتراض دون سعر السوق، وينبغي إعادة توجيه مخصصات التمويل بشروط ميسرة لتلبية الاحتياجات الراهنة[70]. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا أن تنشئ تسهيلات لاستلام حقوق السحب الخاصة بغية الاســـتفادة منها لدعم زيادة أحجام التمويل الإنمائي الطويل الأجل، وينبغي للبلدان ذات المراكز الخارجية القوية أن تعيد توجيه جزء من حقوق الســـحب الخاصـــة غير المســـتخدمة التي لديها إلى هذه التسهيلات[71].

50 - ويمكن للسـياسـات الاقتصـادية المراعية للمنظور الجنسـاني أن تدعم نموا أكثر إنصـافا وشـمولا للجميع، وتخلق فرص عمل للنســاء والرجال وتســهم في تحقيق المســاواة بين الجنســين. ويتعين أن يرتكز تصميم السياسة المالية على فهم لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما تلك التي تواجهها النساء اللواتي يعشـــن في فقر. ويمكن للمقاييس التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أن تدعم قياس المســـاهمات القيمة في الرفاه الاقتصـــادي والاجتماعي، بما في ذلك أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[72]. وســـتدعم هذه المقاييس مجتمعة تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى الحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة وإعادة توزيعها، وفتح الســـبل للعمل اللائق وضـــمان توفير خدمات عامة عالية الجودة وميسرة ومعقولة التكلفة.

51 - ولتعبئة الموارد العامة المحلية على نحو منصـف، يتعين على الحكومات تحويل التكوين الضـريبي نحو التصـاعدية عن طريق زيادة الضـرائب على الشركات من خلال استحداث ضـرائب على كل من الثروة، وأرباح الأســهم والأرباح الرأســمالية، مع القيام في الوقت نفســه بتخفيض الضــرائب التنازلية، بما في ذلك الضرائب على الاستهلاك[73].

---

(69) *Financing for Sustainable Development Report 2021* (United Nations publication, 2021).

(70) الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة: الموجز السياساتي 6".

(71) المرجع نفسه.

(72) الأمم المتحدة، "الموجز السياساتي 4 بشأن خطتنا المشتركة - إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية: إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، أيار/مايو 2023.

(73) Kathleen Lahey, *Gender, Taxation and Equality in Developing Countries: Issues and Policy Recommendations* (New York, UN-Women, 2018).

52 - ومن المهم النظر في الطرق التي تؤثر بها التدابير الضريبية الحالية والمقترحة على العمال في القطاع غير الرسمي. وتتمثل خطوة أولى في إجراء تحليل جنساني لتقييم المصادر القائمة للضرائب وتصنيف الإيرادات حسب الجنس ضمن الاقتصاد غير الرسمي. ومن المهم بنفس القدر ضمان ألا تكون أي ضرائب ورسوم يدفعها العمال في القطاع غير الرسمي مفرطة وأن ينتجوا سلعا وخدمات في المقابل.

53 - ويجب أن تحظى تعبئة الموارد بثقة الجمهور وأن تستند إلى مبادئ الانفتاح، والشفافية والمعاملة المنصفة، التي قد تشمل تعزيز تمثيل المرأة على نحو أكثر إنصافا ضمن الإدارات الضريبية والمشاركة النشطة للناس، بمن فيهم النساء اللواتي يعشن في فقر، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالضرائب. وتشير الأبحاث إلى أن كلا من الامتثال والمعنويات فيما يتعلق بدفع الضرائب يرتفع عندما تشارك منظمات العمال في تحصيل الضرائب[74].

54 - ويجب إنفاق الإيرادات التي تجمع من خلال الضرائب التصاعدية على دعم السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني. ويتسم تعزيز التحليل الجنساني في عمليات الميزنة الوطنية والمحلية بأنه ضروري لتمكين الحكومات من تقدير التكاليف، وتخصيص وإنفاق الموارد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن خلال التخطيط والميزنة المراعِيَين للمنظور الجنساني، يمكن للحكومات تحديد الآثار الجنسانية المحتملة لسياسات وقرارات الميزانية وتوجيه مخصصات الميزانية نحو السياسات الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين ومعالجة فقر المرأة. وينبغي أن يشمل هذا التحليل جميع أوجه الإنفاق على الخدمات العامة، والبنى التحتية والحماية الاجتماعية؛ وفرض الضرائب وغير ذلك من تدابير جمع الإيرادات؛ وإجراء مراجعة لنتائج الإنفاق. ويتسم تعزيز البيانات العامة التي يمكن الوصول إليها بسهولة وفي الوقت المناسب بشأن مخصصات ونفقات الميزانيات المتعلقة بنوع الجنس بالأهمية المحورية لهذه الجهود، حتى تتمكن الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة من متابعة تدفقات الموارد العامة وتقييم مدى تلبية الاستثمارات العامة لاحتياجات وأولويات النساء اللواتي يعشن في فقر[75].

55 - ولكي يكون النمو منصفا بين الجنسين، يجب أن يكفل العمل اللائق للمرأة والرجل على السواء، مع إعطاء الأولوية للنساء اللواتي يعشن في فقر. ويلزم أيضا توفير التدريب وإتاحة الفرص للمرأة لدخول المهن التي تتطلب مهارات متوسطة وعالية، ولكن قيمة مساهمات المرأة في مهن مثل أعمال الرعاية تحتاج أيضا إلى إعادة تقييم بغية زيادة الأجور وتحسين الظروف. وتكتسي هذه التدابير أهمية خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يعشن في فقر.

56 - ومن الضروري وجود مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة لضمان تعبئة التمويل بشكل منصف وإنفاقه بطرق تدعم إنهاء فقر المرأة. وتتوقف قدرة الدولة على التصدي لفقر المرأة على الخبرة التقنية، وتوافر الموارد، والهياكل التنظيمية، ومستوى الالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين. ويتسم وجود مناصرين داخل المؤسسات العامة بأنه عامل دافع بالغ الأهمية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة الهامة والمؤثرة، مثل وزارات المالية، لتخصيص الموارد لتنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. وهناك حاجة ملحة إلى إشراف تشاركي من جانب البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في رصد السياسات والنتائج المتعلقة بنوع الجنس.

(74) Michael Rogan, “Gender, taxation and the informal sector”, expert paper prepared for an Expert Group Meeting during the sixty-eighth session of the Commission on the Status of Women, October 2023.

(75) Diane Elson, “Reducing women’s poverty”.

57 - ويشكل تعزيز سلطة الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وقاعدة مواردها وخبرتها التقنية خطوة هامة في دعم النهج المراعية للمنظور الجنساني إزاء إنهاء فقر المرأة[76]. ومن خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات القطاعية والوكالات العامة، يمكن لهذه الآليات أن تتصدر السياسات والخطط المراعية للمنظور الجنساني الرامية إلى تعزيز إمكانية حصول النساء اللواتي يعشن في فقر على الخدمات الأساسية الجيدة.

58 - وثمة حاجة إلى القضاء على الممارسات الفاسدة ومنعها، بما في ذلك الممارسات التي تقيد إمكانية حصول المرأة على الخدمات العامة. ويتطلب التصدي للفساد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أدوات قياس الفساد وجمع بيانات مصنفة حسب الجنس لتحديد أنماط الفساد المتمايزة جنسانيا. وتشمل القنوات الهامة الأخرى للتصدي للفساد تشريعات مكافحة الفساد؛ وتوسيع تعريف الفساد ليتناول كامل نطاق تجارب المرأة؛ واعتماد برامج وسياسات لمكافحة الفساد مراعية للمنظور الجنساني؛ وإمكانية الوصول إلى تدابير وآليات طلب المساعدة؛ وأماكن مأمونة للإبلاغ عن الفساد[77].

59 - ويشكل تحدي التحيز الجنساني داخل المؤسسات جزءا لا يتجزأ من اعتماد وتنفيذ الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ويستلزم فهم كيفية اتخاذ قرارات الميزانية، ومن يتخذها وما إذا كانت النساء يشاركن بشكل مجد في صنع القرارات المتعلقة بالميزانية. ويتسم التعاون مع المنظمات والتجمعات النسائية والعمالية بالأهمية الأساسية لفهم دورة الميزانية وتحديد نقاط التأثير على الصعيدين الوطني والمحلي.

60 - وبوسع راسمي السياسات التأثير على الشمول المالي من خلال الأطر التنظيمية التي تشجع السياسات المراعية للمنظور الجنساني. وينفذ ما مجموعه 44 بلدا استراتيجيات وطنية للشمول المالي تتناول صراحة الشمول المالي للمرأة[78]. ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ولكن يتعين أن تصمم بحيث تصل إلى الفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات، بما في ذلك النساء اللواتي يعشن في فقر، وأن تقدم لهم، الأمر الذي يتطلب التركيز على إمكانية الوصول بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة إلى التقنيات والسياسات الرقمية لتعزيز السلامة في الفضاءات الرقمية[79].

61 - ويوفر العمل الجماعي الذي تقوم به النساء اللواتي يعشن في فقر سبلا لتحدي المعايير الجنسانية الأبوية. وتوفر التجمعات النسائية مساحة لتعبئة السلطة والمطالبة بالمساءلة من خلال رفع الأصوات، والخبرات والتجارب الحية لمجموعات متنوعة، بما في ذلك النساء اللواتي يعشن في فقر. ويمكن لتلك الحركات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني النسائية الأخرى، أن تؤدي دورا أساسيا في لفت الانتباه إلى الأبعاد الجنسانية للأزمات، وفي مطالبة الحكومات باتخاذ إجراءات وفي رصد ودعم الإيصال الفعال للخدمات والحماية الاجتماعية. ويمكّن هذا النهج النساء من مساءلة المسؤولين المنتخبين عن تقديم الخدمات على الصعيد المحلي. وباستطاعة النساء أيضا أن يساومن جماعيا من أجل حقوقهن كعاملات، بما في ذلك كعاملات في القطاع غير الرسمي.

---

(76) المرجع نفسه.

(77) *Sustainable Development Goal 16: Focus on Public Institutions – World Public Sector Report 2019* (United Nations publications, 2019).

(78) Yasmin Bin-Humam, Julia Constanze Braunmiller and Mahmoud Elsaman, “Emerging trends in national financial inclusion strategies that support women’s entrepreneurship”, Global Indicators Briefs, No. 16 (World Bank, 2023).

(79) *Financing for Sustainable Development Report 2022: Bridging the Finance Divide* (United Nations publications, 2022).

62 - وتحتاج المنظمات النسائية، بما في ذلك حركات النساء اللواتي يعشن في فقر، من أجل أداء مهامها الحيوية، إلى تمويل متعدد السنوات موثوق به ومرن. وينبغي أن تعطى الأولوية عند تخصيص الأموال لإمكانية وصول الفئات المهمشة، مع تقديم الدعم خارج نطاق المنظمات الدولية والمنظمات التي تتخذ من العواصم مقرا لها للوصول إلى المبادرات على مستوى المجتمعات المحلية.

63 - وهناك حاجة إلى بيانات قوية ومصنفة من أجل التصدي بفعالية لفقر المرأة وأوجه الحرمان المتعدد الأبعاد التي تواجهها. وينبغي للحكومات أن تعزز الشفافية وإمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات التي يمكن الوصول إليها بسهولة وفي الوقت المناسب، حتى يتمكن الناس، بمن فيهم النساء اللواتي يعشن في فقر، من اتخاذ إجراءات تستند إلى معرفة حقوقهم. ويمكن أن تساعد البيانات المفتوحة والتقارير العامة في إتاحة المعلومات بطرق يمكن الوصول إليها بسهولة. ويعترف الآن المسؤولون الحكوميون، الذين كثيرا ما يفتقرون إلى الخبرة، والوقت والموارد اللازمة لجمع البيانات الآنية، بأن البيانات التي ينتجها المواطنون تشكل مصدرا قيّما للمعلومات. وتتسم نهج أصحاب المصلحة المتعددين بأنها فعالة بشكل خاص في دفع عجلة التقدم في الوزارات وفتح المجال لمزيد من الحوار مع المجتمع المدني ونفوذه. وتؤدي هيئات الرقابة والتدقيق البرلمانية دورا رئيسيا.

سادسا - تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة

64 - ينبغي توجيه الجهود الرامية إلى توسيع الحيز المالي وتعزيز المؤسسات نحو دعم التحولات الاقتصادية والمجتمعية لإنهاء فقر المرأة، وتأمين التنمية المستدامة وإعادة تأسيس عقد اجتماعي قوي. وهذا يتطلب تحولا نحو استراتيجيات إنمائية جديدة ترتكز على رؤية شاملة لحقوق الإنسان، وتركّز على الحد من المخاطر النظمية وأوجه عدم المساواة الهيكلية وتأخذ من رعاية الناس والكوكب محورا لها.

65 - ويوفر الإطار الدولي لحقوق الإنسان التوجيه بشأن تحديد السياسات التي تمتثل لحقوق الإنسان. وللاختيار بين السياسات الممتثلة لحقوق الإنسان، يمكنه أن يقدم التوجيه بشأن أولويات السياسات وبشأن إجراءات السياسات، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، والنقدية، والمالية والتجارية والاستثمارات في السياسات الاجتماعية. وهو علاوة على ذلك يوفر إطارا قانونيا دوليا للنساء اللواتي يعشن في فقر للتعبير عن مظالمهن والمطالبة بحقوقهن[80].

66 - والرعاية منفعةٌ عامة وهي لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. ويمكن للاستثمار في اقتصاد الرعاية أن يقلل من فقر الوقت للمرأة وفقرها الناجم عن انخفاض الدخل في آن واحد. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة وأن توسع فرص العمالة في قطاع الرعاية. وتبين عمليات محاكاة السياسات التطبيقية إمكانيات إيجاد فرص عمل كبيرة، وتوليد الدخل والحد من الفقر عندما توظف استثمارات في البنى التحتية الاجتماعية[81]. ومما يتسم بالأهمية أن الوظائف التي توجدها تلك

(80) Radhika Balakrishnan, James Heintz and Diane Elson, *Rethinking Economic Policy for Social Justice: The Radical Potential of Human Rights* (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2016).

(81) Özlem Onaran, Cem Oyvat and Eurydice Fotopoulou, "A macroeconomic analysis of the effects of gender inequality, wages and public social infrastructure: the case of the UK", *Feminist Economics*, vol. 28, No. 2 (2022); and Cem Oyvat and Özlem Onaran, "The effects of social infrastructure and gender equality on output and employment: the case of South Korea", *World Development*, vol. 158 (October 2022).

الاستثمارات هي وظائف في مجال الرعاية ووظائف مراعية للبيئة على السواء لأنها عادة ما تكون وظائف محلية في قطاع الخدمات ذات انبعاثات ونفايات منخفضة نسبيا[82].

67 - وقد أثبت الاستثمار في الخدمات العامة المقدمة للناس على قدم المساواة والعالية الجودة التي يمكن الوصول إليها بسهولة فعاليته في تعزيز حقوق جميع النساء، بمن فيهن النساء اللواتي يعشن في فقر، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين. وتدعم هذه الزيادة في الاستثمارات العامة تنمية القدرات البشرية، إذ تخفف عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتسهم في توفير العمل اللائق للمرأة. ويُنتج الإنفاق العام على البنى التحتية الاجتماعية فوائد إيجابية غير مباشرة ويعزز إنتاجية الاقتصاد[83].

68 - ويدمج انتقالٌ عادل مراع للمنظور الجنساني المساواة بين الجنسين والرعاية في السياسات والبرامج نحو اقتصاد يعمل لمصلحة جميع الناس والكوكب مع دعم الحقوق ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ويحتاج هذا التحول إلى فتح فرص جديدة وتعزيز حقوق الناس الذين يعيشون في فقر. وفي مجالات محددة، مثل الطاقة أو المباني أو الغذاء أو التنقل، يمكن اتخاذ إجراءات "ثلاثية العوائد" تؤدي إلى تقليل البصمة الإيكولوجية وفي الوقت نفسه إلى إيجاد فرص عمل وتيسير إمكانية الحصول على السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان.

69 - ولتحقيق اقتصادات مستدامة، يجب اتخاذ تدابير لضمان استفادة المرأة من تحول العمل. ويشمل ذلك تدريب النساء على وظائف جديدة مع الاعتراف أيضا بالمعارف التقليدية والمحلية لنساء الشعوب الأصلية، التي تؤدي بالفعل دورا رئيسيا في تعزيز العمل المناخي. ويدعم هذا النهج التحركات نحو عالم عمل أكثر إنصافا وشمولا للجميع.

70 - وهناك أدلة متزايدة على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني في معالجة الفقر المتعدد الأبعاد بين النساء والفتيات - من التخفيف من الفقر الناجم عن انخفاض الدخل طوال الحياة وتحسين نتائج التعليم، والصحة والتغذية إلى منع العنف الجنساني، والزواج المبكر وحمل المراهقات وتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى وظائف لائقة وسبل عيش مستدامة[84]. وتتسم نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني والجهود المبذولة لضمان وصول الاستحقاقات إلى النساء اللواتي يعشن في فقر بالأهمية الأساسية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والقضاء على فقر المرأة.

71 - وهناك حاجة إلى مواثيق مالية شاملة للجميع ومنصفة لتنفيذ استراتيجيات إنمائية جديدة للاقتصادات المستدامة. ويلزم أن تدعم هذه المواثيق إقامة نظام اقتصادي عالمي قائم على إعادة التوزيع، وأن تزيد الإيرادات الداخلية تدريجيا وتزيد وتنوّع الاستثمارات العامة والخاصة مع ضمان حماية الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة. وتشدد المواثيق على تحسين المواءمة بين جميع مصادر التمويل والاستثمار للحد من فقر المرأة، مما يسهم في إعمال حقوق الإنسان وإعادة إنشاء عقد اجتماعي معقول.

(82) Ipek Ilkkaracan, "The purple economy framework", expert paper prepared for an Expert Group Meeting during the sixty-eighth session of the Commission on the Status of Women, October 2023.

(83) James Heintz, "Public investments and human investments: rethinking macroeconomic relationships from a gender perspective", in *Gender Equality and Inclusive Growth*, Elson and Seth, eds. (New York, UN-Women, 2019).

(84) Camila Perera and others, "Impact of social protection on gender equality in low- and middle-income countries: a systematic review of reviews", *Campbell Systematic Reviews*, vol. 18, No. 2 (June 2022).

72 - وقد دعا الأمين العام إلى إنجاز خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة[85]، تهدف إلى تحرير ما لا يقل عن 500 بليون دولار سنويا في شكل تمويل ميسر واعتيادي. وإضافة إلى ذلك، يهدف المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل[86] إلى خلق ما لا يقل عن 400 مليون وظيفة جيدة تركز على القطاعات الخضراء والرقمية وقطاع الرعاية وإلى توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

73 - يتسم تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن بالأهمية الأساسية للتنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030. ويتطلب التصدي لفقر النساء والفتيات مجموعة شاملة من السياسات والخدمات المراعية للمنظور الجنساني، تنفذ من قبل مؤسسات معززة وبتمويل مستدام من مصادر عامة وخاصة ومحلية ودولية. ولتحقيق ذلك، يلزم اتخاذ الإجراءات التالية: إدماج منظور جنساني في الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية؛ وتوسيع الحيز المالي لإنهاء الفقر؛ وتعزيز خضوع المؤسسات العامة للمساءلة؛ وضمان مشاركة المرأة بطريقة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية؛ وزيادة جودة وتوافر البيانات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد؛ وتعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة.

74 - ولتحقيق تلك الأهداف، قد ترغب لجنة وضع المرأة في حث الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراءات المبينة أدناه.

75 - ففيما يتعلق بإدماج منظور جنساني في الالتزامات المتصلة بتمويل التنمية، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) **الوفاء بالالتزامات والواجبات القائمة بموجب خطة عمل أديس أبابا وعمليات متابعتها المتعلقة بالتمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك: تجديد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تحول من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات؛ وكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي؛ والقضاء على العنف الجنساني والتمييز بجميع أشكاله؛**

(ب) **تعزيز وإنفاذ قوانين غير تمييزية، وإرساء بنى تحتية وسياسات اجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة من المشاركة بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي ومن المساهمة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار والاضطلاع بأدوار قيادية؛**

(ج) **زيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وتشجيع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛**

(85) United Nations, "United Nations Secretary-General's SDG stimulus to deliver Agenda 2030, February 2023".

(86) انظر www.unglobalaccelerator.org/.

(د) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين عن طريق السعي إلى ضمان حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستفادة من الفرص المتاحة، وتوفير الحماية لها من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل.

76 - وفيما يتعلق بتوسيع الحيز المالي للاستثمارات الرامية إلى إنهاء الفقر بالنسبة إلى النساء والفتيات، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لمعالجة فقر النساء والفتيات من خلال تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما فيها المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية، بما في ذلك زيادة تمويل التنمية من خلال إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(ب) ضمان شبكة أمان مالي عالمية أكثر فعالية وإمكانية حصول البلدان المحتاجة على التمويل؛

(ج) تعزيز التعاون الضريبي الدولي ليكون أكثر شمولا للجميع وفعالية، مع التركيز على مكافحة التهرب من دفع الضرائب وتجنبها والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

(د) ضمان سياسات تصاعدية الضرائب مع التركيز على فرض الضرائب على من لديهم أعلى قدرة على الدفع، بما في ذلك عن طريق فرض الضرائب على الثروة والشركات؛

(هـ) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال الاستثمارات المعممة والمحددة الأهداف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر؛

(و) اتخاذ خطوات ملموسة نحو وضع آلية لتسوية الديون لمعالجة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية؛

(ز) إلغاء وضع الشروط في مبادرات تخفيف عبء الدين وحزم إعادة هيكلة الديون، الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛

(ح) تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التمويل المناخي ودعم المنظمات النسائية التي تقود جهود التكيف والتخفيف على الصعيد المحلي؛ وتعزيز النظر في القدرة على تحمل الدين في التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال استعراض الأطر المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين، لإدراج مواطن الضعف والمخاطر والآثار المناخية، والتقييمات الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ط) تعزيز المعايير والأطر التنظيمية المتعلقة بوسم إصدارات السندات الجنسانية وغيرها من السندات المواضيعية لضمان تحقيق تأثير واضح ومركب من خلال الإصدار؛

(ي) النظر في اتخاذ تدابير لإعادة تخصيص الإعانات والحوافز الضريبية الضارة بالسياسات والبرامج المراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني.

77 - وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات العامة فيما يتعلق بالمساءلة، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) زيادة تمثيل المرأة ودورها القيادي ومشاركتها في المؤسسات الاقتصادية لمعالجة التحيزات الجنسانية المؤسسية وتعزيز إجراءات السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني ولمصالح الفقراء؛

(ب) تعزيز التحليل الجنساني في عمليات الميزنة الوطنية والمحلية لتمكين الحكومات من تقدير تكاليف السياسات والبرامج التي تعالج فقر المرأة وتخصيص موارد لها والاستثمار فيها؛

(ج) تعزيز المشاركة في عمليات الميزانية من خلال الميزانيات المفتوحة، ورصد تقديم الخدمات بقيادة المجتمعات المحلية والمواطنين؛

(د) منع الفساد وتوجيه الموارد للاستثمار في الخدمات العامة المراعية لمصالح الفقراء من أجل تعزيز العقد الاجتماعي؛

(هـ) إنفاذ معايير العمل الأساسية، بسبل منها ضمان تشريع الحد الأدنى للأجور والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة؛

(و) تنفيذ سياسات لدعم رائدات الأعمال والأعمال التجارية المملوكة للنساء، بسبل منها ضمان المساواة في إمكانية الحصول على التمويل؛

(ز) زيادة سلطة الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية داخل المؤسسات العامة الأخرى، وقدراتها التشغيلية ومواردها، لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم سياسات التمويل وتنفيذها وتقييمها.

78 - وفيما يتعلق بإشراك وتمويل المنظمات والتجمعات النسائية، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) ضمان تمويل قوي ومرن متعدد السنوات للمنظمات النسائية لتحدي التمييز الجنساني والأعراف الاجتماعية المتحيزة؛ وتعزيز المساواة من خلال الإجراءات الإيجابية والقوانين التقدمية؛ وتمكين النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر؛

(ب) ضمان أن تحوز منظمات حقوق المرأة المحلية على الموارد والقدرات الكافية للدفاع عن حق المرأة في العمل وحقوقها في مكان العمل؛

(ج) تنفيذ سياسات تكفل المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة لتجمعات ورابطات ونقابات العاملات، سواء الموظفات أو العاملات لحسابهن الخاص، في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج؛

(د) دعم التجمعات والرابطات النسائية التي تدعو إلى العمل اللائق والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتي تتوسط في الجهود التي تبذلها النساء اللواتي يعشن في فقر للحصول على الاستحقاقات والخدمات، من أجل تعزيز المساءلة.

79 - وفيما يتعلق بتعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الحكومية على جمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد، مصنفة حسب الدخل، والجنس، والعمر، والعرق، والأصل الإثني، وحالة الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص؛

(ب) زيادة جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالأعراف الاجتماعية والسلطة المتصلة بصنع القرار، التي تؤثر على أنماط الموارد والاستهلاك، في تصميم السياسات والبرامج؛

(ج) تعزيز البيانات التي ينتجها المواطنون لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء اللواتي يعشن في فقر وتعزيز فرص استخدام البيانات للمطالبة بالمساءلة.

80 - وفيما يتعلق بتعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة نحو تحقيق اقتصادات مستدامة ومجتمعات مستدامة، ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) ضمان امتثال جميع الاستراتيجيات الإنمائية للالتزامات باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء اللواتي يعشن في فقر؛

(ب) إدخال مقاييس جديدة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لتحديد قيمة ومساهمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) تنفيذ سياسات شاملة وتشاركية ومراعية للمنظور الجنساني في مجال القضاء على الفقر تتصدى للحواجز النظمية من أجل كفالة مستوى معيشي لائق للنساء والفتيات، بما في ذلك من خلال توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة؛

(د) زيادة الاستثمار بشكل كبير في اقتصاد الرعاية كمصدر للعمالة اللائقة التي لديها القدرة على تضييق الفجوات بين الجنسين، ووضع تدابير لضمان استفادة المرأة من تحويل العمل نحو اقتصادات مستدامة.

81 - وقد ترغب اللجنة في أن تدعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى التعاون من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ وقياس ورصد التوصيات السالفة الذكر على جميع المستويات.